١٠ بالمئة من مشاريع الاستثمار في الطاقات المتجددة

وزير الكهرباء: مشاريع كبيرة تقلع قريباً سيكون لها مردود جيد على الاقتصاد وعلى توفير ساعات تغذية أكبر للمواطنين

تدشين ٤ مشاريع في مدينة حسياء الصناعية

الوطن

في إطار التوجه الحكومي للاستفادة من مشاريع الطاقات المتجددة لتأمين الطاقة الكهربائية، وزيادة مساهمتها في ميزان الطاقة الوطني وخاصة في القطاع الصناعي، تم اليوم تدشين وربط أربعة مشاريع شمسية كهروضوئية جديدة في المدينة الصناعية بحسياء، منها مشروع مجمع شركات المتين الذي يعتبر الأكبر في الشرق الأوسط من حيث الاستطاعة المركبة على سطح هنغار الذي سيعمل على تحقيق وفر في استهلاك الكهرباء بنسبة ٤٠ بالمئة.

أكثر من ١٥٩٠٠ لوح شمسي تم تركيبها في هذه المشاريع باستطاعة إجمالية ٩,٢ ميغا واط، حيث تم ربط ثلاث محطات شمسية كهروضوئية بقدرة إجمالية تبلغ ٦,٢ ميغا واط في مجمع شركات المتين بالمدينة الصناعية بحسياء موزعة على شركة المتين المحدودة المسؤولية بقدرة ٣٠٠٠ كيلو واط وشركة المتين لإنتاج القساطل البلاستيكية وأكياس الإسمنت بقدرة ٢١٣٠ كيلو واط وشركة سما لصناعة مواد التغليف بقدرة ١٣٠٠ كيلو واط، ما يجعله أكبر مشروع من نوعه في الشرق الأوسط من حيث الاستطاعة المركبة على سطح هنغار، إضافة لمشروع رابع تم فيه ربط محطة شمسية كهروضوئية بقدرة إجمالية تبلغ ٣ ميغا واط الذي يهدف لبيع كامل إنتاجه من الكهرباء.

وزير الكهرباء في حكومة تسيير الأعمال المهندس غسان الزامل أكد في تصريح إعلامي أن هذه المحطات هي ثمرة التشريعات التي أصدرها وبتنفيذ لخطة وبرامج وزارة الكهرباء والتشريعات الأخيرة التي أصدرها الرئيس بشار الأسد بخصوص الطاقات المتجددة التي كان لها الأثر الكبير بزيادة كبيرة في عدد هذه المشاريع حيث وصلنا لأكثر من ١٤٠ ميغاواط على مستوى القطر تم ربطها على الشبكة الكهربائية وهناك مشاريع مهمة سيتم ربطها قريباً واستطعنا بالفترة الماضية أن نصل لنسبة جيدة من هذه الخطط رغم كل التحديات.

كما بين الزامل أن هذه المشاريع مهمة جداً ومن أكثر المشاريع جدوى اقتصادية للاستثمار في الطاقات المتجددة، فهو استثمار رابح ووزارة الكهرباء تشجع على هذه المشاريع.

وكشف وزير الكهرباء عن تنفيذ مشاريع كبيرة سيتم الإقلاع بها في القريب العاجل وسيكون لها مردود جيد على الاقتصاد الوطني وعلى توفير ساعات تغذية أكبر للمواطنين.

وأوضحت هيئة الاستثمار السورية في تصريح لـ «الوطن» إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٨لعام٢٠٢١، وحتى تاريخه إذ بلغ ١٧ مشروعاً بتكلفة تقديرية ١٢٩٧مليار ليرة سورية تؤمن ٥٢٦ فرصة عمل باستطاعة ٣٠٠ ميغاواط، وأنه يشكل عدد الإجازات في قطاع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة ما نسبته ١٠ بالمئة من إجمالي عدد المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار، وبلغ إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة منذ بداية عام ٢٠٢٤/٩ مشاريع بتكلفة تقديرية ٦١٤ مليار ليرة سورية وتؤمن٢٤٧ فرصة عمل باستطاعة ٦٨ ميغاواط، مع الإشارة إلى أنه دخل مرحلة الإنتاج الفعلي ٥ مشاريع و٧ مشاريع أخرى في طور التجهيز.

وكان معاون مدير مركز بحوث الطاقة في وزارة الكهرباء الدكتور يونس علي كشف لـ«الوطن» عن عدد المشاريع الكهروضوئية المرخصة بموجب أحكام قانون الكهرباء رقم /٣٢/ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته والتي تم تنفيذها حتى تاريخه نحو /١٥٠/ مشروعاً باستطاعة إجمالية تصل إلى /١٣٠/ ميغاواط، في حين أن المشاريع الريحية المنفذة حتى تاريخه تقتصر على العنفتين الريحيتين المركبتين على طريق حمص طرطوس باستطاعة /٥/ ميغاواط.

تأخير البرادات عبر معبر جابر الأردني يخفض صادراتنا إلى دول الخليج لـ١٠ برادات فقط

رئيس لجنة مصدري دمشق لـ«الوطن»: تواصل يومي مع الاقتصاد لحل الأزمة.. ووعود قريبة بالحل

العقاد: أزمة المشتقات النفطية رفعت أجور النقل إلى دمشق ١٠٠ بالمئة وزادت الأسعار ٢٥ بالمئة

رامز محفوظ

أوضح رئيس لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد خطاب في تصريح لـ«الوطن» أن أزمة التأخير في إدخال البرادات السورية المحملة بالخضر والفواكه عبر معبر جابر الأردني إلى دول الخليج مازالت مستمرة، مضيفاً: وتقوم اللجنة يومياً بالتواصل مع وزارة الاقتصاد لإيجاد حل لهذه المشكلة وهناك وعود من الوزارة لإيجاد حل قريباً.

وأعاد خطاب التأخير إلى أن إجراءات الجمارك من السلطات الأردنية هي السبب في تأخير إدخال البضائع السورية، مبيناً أن حالات التلف للبضائع ليست كبيرة كما يشاع إنما قليلة باعتبار أنها موضوعة في برادات وتخضع لنظام التبريد.

بدوره بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أنه نتيجة الإجراءات التي تقوم بها السلطات الأردنية عند معبر جابر الأردني والتأخير الذي قد يصل لحدود ١٥ يوماً لإدخال البراد إلى دول الخليج انخفضت الصادرات السورية من الخضر والفواكه بنسبة كبيرة، مشيراً إلى أنه خلال الفترة نفسها من العام الماضي كانت صادراتنا من الخضر والفواكه إلى دول الخليج بحدود ١٥٠ براداً يومياً، أما اليوم نتيجة التأخير في إدخال البرادات انخفضت لتصل لحدود ١٠ برادات يومياً فقط.

ولفت العقاد إلى أن نسبة كبيرة من المصدرين عزفوا عن التصدير نتيجة الإجراءات المجحفة من السلطات الأردنية وخوفاً من تعرض بضائعهم للتلف وبالتالي تكبدهم خسائر كبيرة، معتبراً أن السلطات الأردنية تؤخر إدخال البرادات السورية من أجل تصريف البضائع الأردنية على حساب السورية وليس فقط من أجل التفتيش الدقيق.

في سياق آخر أوضح العقاد أن أزمة المشتقات النفطية التي حصلت مؤخراً أدت إلى رفع أجور نقل الخضر والفواكه من المحافظات المنتجة إلى سوق الهال بدمشق بنسبة تقارب ١٠٠ بالمئة إذ إن أجرة السيارة من اللاذقية إلى دمشق كانت قبل أيام قليلة بحدود ١,٥ مليون وأصبحت اليوم ٣ ملايين كما أن أجرة السيارة من طرطوس إلى دمشق كانت بحدود ١,٣ ألف ليرة وأصبحت اليوم ٢,٥ مليون وأجرة السيارة من منطقة الصنمين في درعا إلى دمشق كانت قبل أيام ٧٠٠ ألف وأصبحت اليوم ١,٥ مليون، مشيراً إلى أن سائقي السيارات يشترون اليوم ليتر المازوت بسعر ٢٠ ألف ليرة لليتر الواحد بعد أن قلصت شركة محروقات من توزيع المادة لهم.

وحول تأثير ارتفاع أجور النقل على أسعار الخضر والفواكه أوضح العقاد أن أسعار الخضر والفواكه ارتفعت بنسبة تقارب ٢٥ بالمئة مع ارتفاع أجور النقل باعتبار أنها تدخل من ضمن التكاليف، معتبراً أن التأثير الأكبر لهذا الارتفاع في الأسعار حتماً سيكون على المواطن الذي يدفع فاتورة أي ارتفاع أو تغيرات تحصل في الأسعار من جيبه.

الخلافات تعصف بالشركات العائلية

عبد الوهاب لـ«الوطن»: لا يوجد شركات عائلية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

نورمان العباس

حازت الشركات العائلية السورية النصيب الأكبر من نمط الأعمال في الاقتصاد السوري، ومع ذلك يفتقر أغلبها إلى أنظمة حوكمة واضحة ومستقلة، الأمر الذي يعرّضها لخسائر مالية كبيرة قد تؤدي أحياناً إلى حل الشركة.

المحاسب القانوني الدكتور سامي عبد الوهاب لفت في حديثه لـ«الوطن» على هامش محاضرة حول حوكمة الشركات العائلية التي أقامتها جمعية المحاسبين القانونيين، إلى افتقاد الشركات العائلية السورية نظام الحوكمة، مشدداً على أهمية الاستفادة من الدول الأخرى التي طبقت نظام الحوكمة في شركاتها العائلية وحصدت على نتائج اقتصادية مبهرة.

ورأى أن الحل الوحيد لمعالجة المشكلات التي تعترض الشركات العائلة المحلية كالخلافات العائلية وغيرها والتي تصل إلى المحاكم في بعض الأحيان هو ضبط هذه الشركات من خلال نظام الحوكمة، وخاصة أن الاقتصاد السوري قائم على الشركات العائلية.

وقال: في سورية البنوك يلزمها المصرف المركزي بنظام الحوكمة، والشركات المدرجة تلزمها هيئة الأسواق والأوراق المالية بنظام الحوكمة، وشركات التأمين تلزمها هيئة الإشراف على التأمين بتطبيق نظام الحوكمة، لكن الشركات العائلية لا توجد أي جهة تلزمها بتطبيق نظام الحوكمة، على عكس الشركات في بعض الدول العربية والعالمية، التي تتوافر فيها جهات تشرف على عمل الشركات العائلية.

وأشار إلى أن الشركة العائلية يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة شركة أشخاص، أو شركة أموال، أو شركة مساهمة عامة، متسائلاً: من قال إن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ليس فيها شركات عائلية؟، مؤكداً أهمية أن يتم انتخاب موظف من خارج العائلة في مجالس إدارة الشركات العائلية، وهذا يكسبها الحيادية وأفكاراً جديدة.

واستعرض أبرز المشكلات ونقاط الضعف التي تعاني منها الشركات العائلية ودور الحوكمة في المعالجة، كالتوظيف طبقاً لعامل الثقة وليس الكفاءة، وهنا يأتي دور الحوكمة بوضع وثيقة تحدد شروط وآلية التحاق أفراد العائلة بالعمل في الشركة وآلية مساءلتهم، بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بتسرب الكفاءات ورأى أنه يتم تجاوز ذلك من خلال وضع سياسة توظيف تحدد الأساس الذي سيتم بناء عليه تشجيع وتحفيز المديرين من خارج العائلة، وبيّن أنه من أبرز المشكلات التي تتعرض لها الشركات العائلية العاطفة والمشكلات العائلية التي يمكن أن تنتقل إلى بيئة العمل.

بدوره الدكتور في الاستثمار والتمويل رازي محي الدين بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن الإشكالية في الشركات العائلية السورية نشأت في بيئة حمائية وعائلية وهي بيئة الاقتصاد السوري»، معتبراً أنه لا نستطيع أن نشجع على حوكمة الشركات العائلية قبل أن نقوم بحوكمة «القطاع العام»، وأضاف: في الخليج انتشرت الحوكمة العائلية نتيجة حوكمة «الحكومة» أولاً، بالإضافة إلى الشفافية وسرعة الأداء.

ورأى أننا نفتقد التنافسية والحوكمة هي إحدى أدوات رفع التنافسية، والأداء، والاعتماد على الكفاءات بدلاً من الاعتماد على العائلة.

وشدد على أهمية تطبيق «معايير الإدارة»، لأنه عندما تكون معايير الإدارة بناءً على «المحسوبيات» والمعارف أو التعيين من دون كفاءة، فإن ذلك يقلل من إمكانية تطبيق الحوكمة، وإننا نحتاج لبناء منظومة حوكمة فعالة، مضيفاً: الخوف من المجهول أحد أسباب غياب الحوكمة في الشركات العائلية السورية.

> محي الدين لـ«الوطن»: لا نستطيع أن نشجع على حوكمة الشركات العائلية قبل حوكمة «القطاع العام»

ارتفع عالمياً وقفز محلياً

الغرام يصل إلى مليون و٦٣ ألف ليرة

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ١٨ ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه منذ يوم السبت الماضي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع مليون و٦٣ ألف ليرة، وسعر شراء مليون و٦٢ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٩١١١٤٣ ليرة وسعر شراء ٩١٠١٤٣ ليرة، وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٨ مليوناً و٢٠٠ ألف ليرة سورية وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و٧٥٠ ألفاً.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيو آر، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الجمعية.

وارتفع سعر الذهب عالمياً فوق مستوى ٢٦٠٠ دولار للأونصة خلال تعاملات الجمعة للمرة الأولى، ليواصل مسيرة صعود بدعم من الرهانات على المزيد من خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية ١,٣ بالمئة إلى ٢٦٢٠,٦٣ دولاراً للأونصة، وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ١,٢ بالمئة إلى ٢٦٤٦,٢٠ دولاراً عند التسوية، لتسجل مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٣٦ بالمئة. وصعدت أسعار الذهب بعد أن بدأ الفدرالي الأميركي في تيسير السياسة النقدية بخفض أسعار الفائدة ٠,٥ بالمئة.

وارتفع الذهب ٢٧ بالمئة منذ بداية العام ٢٠٢٤ في أكبر صعود سنوي منذ ٢٠١٠، في حين يسعى المستثمرون إلى التحوط بسبب حالة من عدم اليقين ناتجة عن الصراعات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

ذكر محللون أن موجة الارتفاع غير المسبوقة قد تمر بفترة تصحيح، وأدى الصعود غير المسبوق إلى تآكل الطلب على المعدن الثمين في قطاع التجزئة بالصين والهند، وهما أكبر المستهلكين، ورأى محللون أن استمرار ضعف الدولار، الذي يجعل الذهب أرخص لحاملي العملات الأخرى، قدم دعماً إضافياً.

وفيما يتعلق بالمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة ١,٢ بالمئة إلى ٣١,١٦ دولاراً. وانخفض البلاديوم ٠,٥ بالمئة إلى ١٠٧٤,٨٤ دولاراً، وتراجع البلاتين ١,١ بالمئة إلى ٩٧٨,٩٠ دولاراً.